المحاضرة الحادية عشر: مرحلة اقتصاد السوق والبحث عن الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

تمثل مرحلة اقتصاد السوق نقطة تحول محورية في تطور القطاع الاقتصادي الوطني، حيث تتجلى في انتقال المؤسسات الجزائرية من نماذج تقليدية تعتمد على التدخل الحكومي المباشر إلى بيئة أكثر تحريرا ومرونة، تتسم بتنظيمات سوقية حديثة تحفز على المبادرة والابتكار .هذا التحول فرض على المؤسسات استيعاب متطلبات المنافسة العالمية، مما دفعها إلى البحث المستمر عن الميزة التنافسية التي تميزها في سوق محلية وعالمية متغيرة بسرعة .ويعتبر تعزيز القدرة التنافسية من أهم الأولويات، إذ لا يقتصر على زيادة الإنتاجية والكفاءة فحسب، بل يمتد إلى تبني استراتيجيات تعتمد على الابتكار، والموارد البشرية المدربة، وتطوير الشبكات والأسواق، بالإضافة إلى تحسين أداء الحوكمة وتنظيم الأعمال.

الإطار المفاهيمي

ترتكز مفاهيم اقتصاد السوق على تحرير المبادرة الاقتصادية من القيود التقليدية، حيث يصبح الدور الرئيسي للدولة هو تنظيم البيئة الاقتصادية ودعم التنافس الشريف بين المؤسسات، ويتسم هذا النموذج بتمكين المؤسسات من اتخاذ قراراتها بشكل مستقل، مع تحفيز الابتكار، وتحسين الكفاءة الإنتاجية من خلال آليات السوق والعرض والطلب.

وفي سياق المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، يتطلب فهم **مفهوم الميزة التنافسية** التعرف على العناصر التي تمنح المؤسسة القدرة على التفوق في سوق يخضع لتغيرات مستمرة وتحديات متنوعة . تتعلق الميزة التنافسية بقدرة المؤسسة على تقديم منتجات أو خدمات ذات قيمة مضافة تفوق المنافسين، وتحقيق الأداء المستدام، سواء من خلال تحسين الكفاءة، أو الابتكار، أو الوصول إلى الأسواق بشكل فعال.

وتعد المؤسسات الجزائرية؛ ضمن سياق اقتصاد السوق، بحاجة لتطوير استراتيجيات تركز على استغلال مواردها بشكل فعال، وتبني التكنولوجيات الحديثة، وتنمية الموارد البشرية وتكوينها كوسيلة لتعزيز قدراتها التنافسية .

اقتصاد السوق؛ هو نظام يهدف إلى تنظيم الأنشطة الاقتصادية وفق قوى العرض والطلب، حيث تترك عملية تخصيص الموارد وإنتاج السلع والخدمات إلى قوى السوق نفسها، مع تدخل محدود للدولة .يتميز هذا النظام بحرية الاختيار للمستهلكين والمستثمرين في تحديد اتجاهاتهم الاقتصادية، مما يتطلب من المؤسسات الاقتصادية أن تتنافس بفعالية من أجل جذب العملاء وتحقيق الربحية . تعتمد كفاءة اقتصاد السوق على آليات السوق في تحديد الأسعار وتوزيع الموارد، مع وجود تنظيمات لضمان الشفافية وحماية المنافسة من الاحتكار أو الممارسات غير العادلة.

تسعى المؤسسات الجزائرية إلى تحديد وتحليل مواردها الأساسية ومزاياها النسبية، من خلال أدوات تقييم متنوعة تتيح معرفة نقاط القوة والضعف، وتحديد الفرص والتهديدات التي تواجهها .يعتبر الابتكار والتكنولوجية من العناصر الحيوية لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة، إذ تعزز من قدرات المؤسسة على تحسين الإنتاجية، وتطوير المنتجات والخدمات، وزيادة الكفاءة الاقتصادية .فضلاً عن ذلك، تلعب الموارد البشرية المدربة والتكوين المستمر دوراً محورياً، حيث تساهم في رفع مستوى الأداء والابتكار، وترتقي بمستوى الجودة والخدمة المقدمة للعملاء.

كما يلعب الوصول إلى الأسواق وتطوير شبكات التوزيع والعلاقات التجارية دوراً مهماً في دعم الميزة التنافسية، لتمكين المؤسسات من توسيع نطاق عملياتها، وتقوية حضورها على الصعيدين المحلي والدولي .بالإضافة إلى تنظيم الأعمال والحوكمة الرشيدة، التي تفرض قواعد واضحة للشفافية ومكافحة الفساد، ما يعزز من الثقة في المؤسسة ويزيد من قدرتها على ممارسة أنشطتها بشكل مؤسسي ومنظم.

وفي سياق تفعيل الميزة التنافسية، يتوجب على المؤسسات اعتماد استراتيجيات تعتمد على التنويع، والاستثمار في الموارد البشرية والتقنية، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وابتكار نماذج عمل أكثر مرونة

وفعالية .كما يُعد تدعيم قدرات المؤسسة على التفاعل مع متطلبات السوق، وتحليل المنافسة، ومعرفة فرص التوسع والابتكار، ضمن أدوات ضرورية لتحقيق نجاح طويل الأمد، يميزها عن غيرها ويعزز من قدرتها على المنافسة في بيئة اقتصادية معقدة ومتطورة.

المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في سياق اقتصاد السوق

في ظل التحول الاقتصادي الذي شهدته الجزائر، أصبحت المؤسسات الاقتصادية تواجه تحديات جديدة تتطلب تبني استراتيجيات فعالة لتعزيز قدرتها التنافسية .يتضح أن الهيكل والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية تتطلب إطار عمل مرن ومتطور لمواكبة متطلبات السوق الحر ومتغيراته السريعة. يتمثل أحد أهم محددات ذلك في تحسين كفاءة العمليات الإنتاجية وتطوير الموارد البشرية، حيث تعتبر القدرات والكفاءات العامل الرئيسي في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة .كما يتطلب التكيف مع بيئة سوق ديناميكية الاعتماد على الابتكار وتحديث التكنولوجيا، لضمان تقديم منتجات ذات جودة عالية وتلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر فاعلية.

علاوة على ذلك، يجب على المؤسسات الجزائرية تعزيز قدرتها على الوصول إلى الأسواق، من خلال بناء شبكات ترويج وتسويق فعالة تتيح تصدير المنتجات والخدمات إلى أسواق خارجية، مما يعزز من قدرتها التنافسية على المستويين الإقليمي والدولي .كما أن تنظيم الأعمال والحوكمة يلعبان دورًا أساسيًا في تحسين مناخ الأعمال، من خلال اصلاحات إدارية وقانونية تيسر عمليات الاستثمار وتقلل من العقبات البيروقراطية.

<u>مصادر الميزة التنافسية</u>

تتعدد مصادر الميزة التنافسية وتتنوع وفقا للعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية .**أولا،** تلعب الكفاءة والإنتاجية دورا محوريا في تحقيق تفوق تنافسي، حيث يتطلب الأمر تحسين عمليات الإنتاج وتقنيات التصنيع لخفض التكاليف وزيادة الجودة، مما يتيح المؤسسة تقديم منتجات وخدمات متميزة تتماشى مع متطلبات السوق .**ثانيا،** يعد الابتكار والتكنولوجيا من الركائز الأساسية للتمييز، لذا ينبغي الاستثمار في البحث والتطوير واعتمادية التكنولوجيا

الحديثة، لتعزيز قدرات المؤسسة على تلبية الطلب المتغير وابتكار منتجات جديدة تميزها عن منافسيها .**ثالثا**، الموارد البشرية والتكوين ذات أهمية بالغة، حيث يعتبر العنصر البشري من أقوى أدوات النجاح، لذا فإن تطوير مهارات العاملين، وتوفير برامج تدريب مستمرة، يساهم في رفع مستوى الأداء ويعزز القدرة على استيعاب تقنيات جديدة .**رابعا**، الوصول إلى الأسواق والشبكات يمثل أحد المصادر الحيوية للميزة، إذ من خلال بناء علاقات تجارية قوية وتوسيع شبكة الاتصالات، تستطيع المؤسسة تحقيق انتعاش في توزيع منتجاتها واستغلال فرص النمو، سواء داخليا أم دوليا .**خامسًا**، تنظيم الأعمال والحوكمة يشكلان إطارا إداريا فعالا، حيث تتطلب المنافسة أوضاعا منظمة تتسم بالشفافية والمسؤولية، لضمان استدامة الأداء وتحقيق الاستقرار المؤسساتي.

سياسات وتدابير لتعزيز الميزة التنافسية في الجزائر

تتمثل السياسات والتدابير الرامية إلى تعزيز الميزة التنافسية في الجزائر في تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الاستراتيجية التي تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وتعزيز قدرات المؤسسات الاقتصادية على مواجهة التحديات المحلية والدولية .من أهم تلك السياسات دعوة إلى تطوير مناخ استثماري يوفر مزايا محفزة للمستثمرين والمحافظة على استقرار السوق، مع التركيز على تشجيع المبادرات الخاصة وتنمية القطاعات ذات القدرة على الابتكار والتصدير .كما تبرز أهمية دعم البحث والتطوير من خلال تخصيص موارد مالية وتسهيل الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة، بهدف تعزيز قدرات المؤسسات على تقديم منتجات وخدمات ذات جودة عالية.

إلى جانب ذلك، تتطلب السياسات تحسين الكفاءة الإدارية والتنظيمية عبر إصلاحات قضائية وإدارية لتمكين المؤسسات من العمل بمرونة أكبر وتقليل البيروقراطية .وينبغي أن تتضمن الإجراءات برامج تدريب وتأهيل مستمرة للموارد البشرية، لتطوير مهارات متنوعة تواكب متطلبات السوق الجديدة، وتعزيز التكوين المهني بهدف تكوين جيل قادر على الابتكار والإبداع .كما يسهم تنشيط الأسواق وتعزيز الشبكات التجارية في فتح آفاق جديدة للتصدير والاستثمار، مما يزيد من فرص راية المؤسسات في الأسواق المحلية والعالمية.

علاوة على ذلك، يتعين على السلطات العامة تبني سياسات دعم خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير حوافز مالية وتسهيلات تمويلية، بما يسهم في تحسين قدرتها التنافسية .ويجب أن تترافق هذه السياسات مع تنظيمات شفافة وتحسين الحوكمة، لتعزيز الثقة بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين وضمان التزام المؤسسات بمعايير الجودة والشفافية .في الختام، فإن الاهتمام بتنمية القدرات المؤسسية وتوفير بيئة تنظيمية داعمة يشكلان أساساً قوياً لتعزيز الميزة التنافسية، وتحقيق التنمية المستدامة لهذه المؤسسات ضمن بيئة اقتصاد السوق المتطورة.